مركز الخليج لحقوق الإنسان

تقرير البعثة الحقوقية

قطر، المجتمع المدني وحقوق الإنسان:

عدم وجود مساحة للمجتمع المدني يعيق عمل المدافعين عن حقوق الإنسان

http://www.gc4hr.org/report/view/40

مارس/آذار 2016

فهرس المحتويات

1. المقدمة.....3
2. المنهجية.....3
3. الخلفية.....4
4. إنتهاكات حقوق المدافعين عن حقوق الإنسان.....7
5. المجتمع المدني والمدافعون عن حقوق الإنسان في قطر.....8
6. الخاتمة.....14
7. التوصيات.....15

1. المقدمة

قطر هي دولة تقودها أسرة حاكمة مع عددٍ كبير غير عادي من المهاجرين. ولطالما تعرضت لإنتقادات كبيرة بسبب طريقة معاملتها للعمال والنساء المهاجرين فضلاً عن أولئك الذين يحاولون التحدث ضد الدولة. و بالرغم من هذه الانتهاكات إلا أن رد الفعل المعارض كان قليلاً جداً من قبل المجتمع المدني في قطر. ويتناول هذا التقرير عدم وجود مساحة للمجتمع المدني، وبخاصة فيما يتعلق بالمدافعين عن حقوق الإنسان.

يناقش هذا التقريرمشاكل حقوق الإنسان في قطر، من خلال تسليط الضوء على الحاجة إلى توسيع قدرة المجتمع المدني من أجل معالجة القضايا الحالية لحقوق الإنسان والحفاظ على بيئة تمكن مشاركة منظمات المجتمع المدني، على الصعيدين الوطني والدولي. تعد أولويات حقوق الإنسان في قطر، كما وجدها هذا البحث، هي حقوق العمال المهاجرين، حقوق المرأة، حرية التعبير، والحصول على العدالة.

يقدم الجزء الأول من التقرير خلفية واقعية عن الوضع الاجتماعي والاقتصادي للبلاد، بالإضافة إلى المواقف والمصالح السياسية الإقليمية والدولية لقطر. يناقش الجزء الثاني وضع المدافعين عن حقوق الإنسان في قطر، كما تجلت بالأدبيات ذات العلاقة والتقارير الدولية والمقالات الإخبارية. بينما يشمل الجزء الثالث على أربعة أقسام فرعية رئيسية تناقش مساحة المجتمع المدني بدقة فيما يتعلق بأولويات حقوق الإنسان المذكورة أعلاه، حيث أن العديد من القضايا التي نوقشت في جميع أنحاء التقرير مترابطة بقوة وتتقاطع في العديد من الأماكن. ويخلص التقرير في جزئه الأخير إلى النتائج الرئيسية لهذا البحث ويقدم مجموعة من التوصيات لحكومة قطر.

2. المنهجية

يرصد مركز الخليج لحقوق الإنسان وضع حقوق الإنسان في قطر منذ عام 2011. وفي خلال ذلك الوقت تلقى تقارير عن عدد من الحوادث التي تنطوي على قمع المدافعين عن حقوق الإنسان بسبب عملهم في البلاد. ففي ديسمبر/كانون الاول من عام 2015، أرسل المركز بعثة[1] إلى الدوحة للتحقيق في عدم وجود مساحة متاحة للمجتمع المدني أمام المدافعين عن حقوق الإنسان على أمل أن تقوم بأعمالها في قطر. وكجزءٍ من المهمة والبحث والمتابعة، أجريت عدة مقابلات مع أكثر من عشرة أعضاء من المجتمع المدني بما في ذلك العاملين في المنظمات الدولية غير الحكومية التي تعمل على منطقة الخليج وقطر.

فضّل العديد من الذين تمت مقابلتهم تقديم قصصهم تحت إسم مجهول. وهذا أمر مفهوم يرجع إلى حقيقة أن العديد من هؤلاء المحاورين مواطنين غير قطريين، وبالتالي يحتمل أن يخضعوا لضوابط الهجرة. وعلى الرغم من أن عدد من الأشخاص كانوا على استعداد للحديث بطريقة علنية، إلا أنه تم إخفاء مصدر جميع المقابلات لضمان حماية هويات الذين أسهموا في التقرير.

وإلى جانب المقابلات، اطلع الباحث على مصادر متوفرة نشرتها منظمات مثل منظمة العفو الدولية وهيومن رايتس ووتش، وإلى مواقع لحقوق الإنسان، المصادر الأكاديمية، فضلا عن استنتاجات هيئات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، بما في ذلك الاستعراض الدوري الشامل. لقد كانت رواياتهم متسقة تماما داخليا ومع بعضها البعض، وكذلك تدعمها الأدلة من الخبراء وتقارير المنظمات الدولية.

[1] أجريت البعثة من قبل محام في محكمة جاردنز تشامبرز بلندن، المملكة المتحدة، ومحاضر في علم الجريمة في الجامعة المفتوحة.

3. الخلفية

لدى قطر احتياطيات كبيرة من الغاز الطبيعي، كما وأنها تتمع بأعلى دخل للفرد في العالم. ويعيش مواطنوها حياة ذات امتيازات استثنائية كما ويستفيدون من فرص عمل برواتب عالية وفوائد كبيرة. ولدى البلاد طموحات واضحة ومتطورة لتكون لاعباً رئيسياً على الساحة الدولية. انها تدير امبراطورية إعلامية عالمية باللغتين العربية والإنكليزية من خلال شبكة الجزيرة وتدخلت قواتها العسكرية في الصراعات بما في ذلك في ليبيا[2] وسوريا، كما وقدمت الدعم المالي لجماعة الإخوان المسلمين في مصر[3]. هذا وفتحت طالبان مكتباً بالدوحة في عام 2013[4]. وإلى جانب هذه المصالح العسكرية ووسائل الإعلام، تعمل الحكومة على جهاز قطر للاستثمار، وهو صندوق ثروة سيادية كبير تبلغ قيمته ما يزيد قليلاً على 300 مليار دولار[5]. وقد استثمرت البلاد أيضا بشكل كبير في السلع الثقافية ووصفت بانها اكبر مشترٍ للفن في العالم من حيث القيمة[6]. كما وافقت على استضافة كأس العالم لعام 2022[7]، وهي المرة الأولى التي يتم فيها تنظيم بطولة كرة القدم في الشرق الأوسط.

أما من ناحية حكومتها، يقود قطر الأمير تميم بن حمد آل ثاني[8] الذي تحكم عائلته البلاد منذ الثمانينيات. وتم تمرير الدستور ليصبح قانوناً في شهر أبريل/نيسان من عام 2004 بعد استفتاءٌ سمح فيه للسكان بالتصويت. ووافق 96٪ من السكان على الدستور الذي تضمن إنشاء مجلس الشورى. ويتم انتخاب مجلس الشورى من قبل مواطني قطر ولديه القدرة على تمرير التشريعات. ومع وجود مظهر من المشاركة الديمقراطية، إلا ان مجلس الشورى يستطيع تجاوز فيتو الأمير فقط بأغلبية الثلثين. ومن غير المرجح حدوث ذلك بالنظر إلى أن الأمير يعين الثلث من المندوبين. ولا يزال هناك نقص في الشفافية في عملية صنع القرار. كما أن العديد من القرارات الهامة، مثل التعيينات القضائية ونقل السلطة من قبل الأمير السابق لإبنه، مصنوعة بالكامل من قبل الأمير نفسه[9].

اجتماعياً، يبدو أن هناك فجوة واضحة في المجتمع القطري بين المواطنين القطريين وغير المواطنين. ان هذا الإنقسام أمر أساسي لفهم الطبيعة الفريدة للمجتمع القطري وحالة المجتمع المدني في البلاد.

يقدر البنك الدولي أن عدد سكان قطرفي عام 2014 كان 2.17 مليون نسمة[10]. ان الحكومة القطرية لا تبقي إحصاءات عن عدد المواطنين، ولكن يقدر خبراء علم السكان أنه كان هناك 290,000 مواطناً في أوائل عام 2015[11]. وهذا يعني أنه ليس هناك سوى نحو 13٪ من السكان الذين هم من المواطنين القطريين.

---

[2] بلاك، (2011)،"قطر تعترف بإرسال مئات من الجنود لدعم ثوار ليبيا"، الغارديان، 26 أكتوبر/تشرين الأول،
<http://www.theguardian.com/world/2011/oct/26/qatar-troops-libya-rebels-support

[3] جو ستورك، ماك جيهان، ن ، (2013)، سجل قطر في مجال حقوق الإنسان، أوسلو: المركز النرويجي لموارد بناء السلام،
<https://www.hrw.org/sites/default/files/related_material/MENA_2013_September_Qatar's%20human%20rights%20record.pdf>.

[4] Ibid.

[5] بلاس، (2016)، ج، "تقليص صناديق الثروة السيادية يتملّص من دافوس"، أعمال بلومبرغ، 19 يناير/كانون الثاني،
<http://www.bloomberg.com/news/articles/2016-01-19/the-incredible-shrinking-wealth-funds-that-are-ducking-davos>.

[6] إسمان، أ، (2011)، الكشف عن قطر كأكبر مشتر في العالم للفن المعاصر، فوربس، 7 يوليو/تموز،
<http://www.forbes.com/sites/abigailesman/2011/07/07/qatar-revealed-as-the-worlds-biggest-contemporary-art-buyer-the-art-newspaper/#1673c34144fa>.

[7] فيفا، منح كأس العالم لكرة القدم لعام 2022 لقطر، 2 ديسمبر/كانون الأول،
<http://www.fifa.com/fifa-tournaments/news/y=2010/m=12/news=2022-fifa-world-cup-awarded-qatar-1344500.html>.

[8] وزارة الشؤون الخارجية، دولة قطر (2016)،
<http://www.mofa.gov.qa/en/TheMinistry/VIPs/Pages/HHShkTamimBinHamadAlThani.aspx>.

[9] جو ستورك، ماك جيهان، ن ، (2013)، سجل قطر في مجال حقوق الإنسان، أوسلو: المركز النرويجي لموارد بناء السلام،
<https://www.hrw.org/sites/default/files/related_material/MENA_2013_September_Qatar's%20human%20rights%20record.pdf>.

[10] البنك الدولي (2016)، قطر: مجموع السكان ،
<http://data.worldbank.org/indicator/SP.POP.TOTL/countries/QA?display=graph>.

[11] وينكلر، (2015)، كم عدد المواطنين القطريين هناك؟ الشرق الأوسط - الفصلية، الربيع،
<http://www.meforum.org/meq/pdfs/5081.pdf>.

ان هذه النسبة البالغة 13٪ تحظى بالعناية الجيدة من قبل الدولة القطرية. وبالتالي يصف جوستين جينجلر ذلك على النحو التالي:

انه بلد لأغنى الأشخاص في العالم، بلد لديه عائدات سنوية من النفط والغاز وحدها تصل إلى أكثر من 165,000 $ لكل مواطن، والكثير منها يتم توزيعها حسب الأصول عن طريق مجمع ضخم من رواتب وبدلات ومخصصات الأراضي وفوائد اقتصادية أخرى. يجب أن يشعر القطريون بأنه لا رغبة قوية لديهم في تغيير هذا الوضع الراهن المريح، مهما كانت المضايقات المصاحبة، ويبدو أن ذلك يتطلب فقط القليل من التفسير[12].

يُلخص هذا بدقة أحد أبرز الصعوبات لتنمية المجتمع المدني المعارض في قطر. فالمواطنون ليس لديهم حافز قوي للطعن في هذه الدولة التي ترعاهم على ما يرام. وقد يُفسر ذلك عدم وجود حركة كبيرة في قطر لإنشاء برلمان منتخب ديمقراطياً أو تنفيذياً. وبالفعل ذكر احد الذين تمت مقابلتهم بأنه نظراً للثروة التي وزعت بين المواطنين القطريين، لم يكن هناك شيء يمكن لأي حزب معارض تقديمه بعد ذلك.

ان الوضع بالنسبة لغير المواطنين ليس جيداً دائماً على أيه حال. ويضم ما تبقى من السكان غير المواطنين في قطر حوالي 750,000 عاملاً من مرتدي بدلات العمل الزرقاء، وعدد غير معروف من العاملين في المنازل والخدمات وكادر كبير من المهنيين الذين يشغلون العديد من الأدوار في القطاع الخاص. وتتألف الخدمة المدنية إلى حدٍ كبير من المواطنين القطريين، على الرغم من أن هناك العديد من الاستشاريين الدوليين الذين يقدمون الخبرة في المناصب العليا. ويمكن للمواطنين القطريين أن يتوقعوا وظيفة بمرتبٍ جيد في الخدمة المدنية وعلى هذا فأن تمثيلهم يكون قليلاً في القطاع الخاص.

ونتيجة لقلة عدد المواطنين القطريين في سن العمل، فانه لا بد من تشغيل غير المواطنين في العديد من الوظائف العليا. ويمكن أن يشمل ذلك على القضاة[13]، الأكاديميين، والمهنيين. أن ما تبقى من الاقتصاد، بما في ذلك قطاع الإعمار الواسع، يجب أن يعمل به غير المواطنين. وقد أدى ذلك إلى تدفق أعداد كبيرة من العمال من مختلف أنحاء العالم. وقد تسببت معاملة هؤلاء العمال المهاجرين بقلقٍ كبير على الصعيد الدولي. ولعلها قضية حقوق الإنسان الأكثر إلحاحاً وبروزاً في قطر. وكما هو مبين أدناه، فإن القوى العاملة الواسعة المطلوبة لدعم بناء ملاعب كرة القدم يتم ابقائها تحت الفحص باستخدام قوانين الجنسية والضوابط التي صيغت بعناية.

ان هذه الضوابط لا تؤثر فقط على العمال المهاجرين من مرتدي بدلات العمل الزرقاء. انها تؤثر أيضاً على أولئك الذين لديهم التزام راسخ للعيش والعمل في قطر. وعموماً لا يتم الحصول على الجنسية إلا من خلال النسب. ان هذا يعني أن هناك الكثير من المهاجرين من الجيل الثاني الذين ولدوا وتعلموا وعملوا وعاشوا حياتهم كلها في قطر، ولكن لا يحصلون على ما تجود به الدولة من مخصصات للمواطنين القطريين. ان السكان غير المواطنين يمكن ان يجدوا أنهم غير قادرين على العودة إلى قطر بناءً على أهواء إدارية وقد حصل لهم ذلك. في الواقع، ان العديد من الذين تمت مقابلتهم لهذا التقرير لم يرغبوا في الكشف عن هويتهم حتى يتمكنوا من الاستمرار في أداء عملهم دون تغيير وضعهم كمهاجرين، وبالتالي يتم ترحيلهم بشكل فعّال من قطر.

---

[12] جينجلر، (2013)، الإحباط الجماعي، ولكن لا عمل جماعي في قطر، مشروع الشرق الأوسط للأبحاث والمعلومات، ديسمبر/كانون الأول، <http://www.merip.org/mero/mero120713>.

[13] المقرر الخاص المعني باستقلال القضاة والمحامين (2014)، تقرير المقرر الخاص المعني باستقلال القضاة والمحامين غابرييلا نول، إضافة: البعثة إلى قطر، A / HRC / 29/26 / ADD.1 جنيف: مجلس حقوق الإنسان، صفحة 11.

لقد كان لقطر دوراً معقدا في المنطقة وعلى المستوى الدولي الأوسع. فمع بروز الربيع العربي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في عام 2011، كانت قطر في البداية داعمة لحركات الاحتجاج، حتى انها أخذت دوراً قيادياً بشأن التدخل الإنساني والعسكري الدولي في ما أصبح لاحقاً حروب واسعة النطاق كما في ليبيا وسوريا[14]، ولعبت دوراً في مجال العدالة الانتقالية في اليمن. وخلافاً للدول المجاورة التي اندلعت الانتفاضات بها مثل البحرين، اليمن، مصر، ليبيا، سوريا ،وتونس، ناهيك عن البلدان الأخرى حيث نُظِمت فيها احتجاجات كبيرة وصغيرة، لم تسيطر حركة إحتجاجٍ على الدولة الخليجية الصغيرة، حيث استطاعت السلطات تركيز الانتباه إلى الخارج. كتب كريستيان كوتس ألريشسن:، في ورقة لمؤسسة كارنيجي للأمن الدولي:

خلال الربيع العربي، انتقلت قطر بعيداً عن دورها التقليدي في السياسة الخارجية كوسيطٍ دبلوماسي إلى قبول التغيير في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ودعم تحول الدول. وتنظر الجهات الفاعلة الإقليمية إلى نهج قطر بالمبالغة، وزادت الشكوك في الدوافع السياسية للدوحة[15].

أدى دعم البلاد لجماعة الاخوان المسلمين والأحزاب الإسلامية الأخرى في المنطقة إلى تعقيدات سياسية في الوقت الذي تكافح فيه حكومات مختلفة من أجل الهيمنة على المنطقة.

وعلى الرغم من أن قطر تسعى لاستعراض قوتها والقيادة على الساحة العالمية، إلا أنها لم تفعل ذلك دائما فيما يتعلق بحقوق الإنسان والمدافعين عن حقوق الإنسان. انها لا تزال ترفض التوقيع على الاتفاقية الدولية للحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

وهناك مثال أكثر حداثة يمكن العثور عليه وهو امتناع قطر عن تأييد أول قرار للجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن المدافعين عن حقوق الإنسان في عام 2015 [16]. وتمت معارضة القرار من قبل روسيا والصين. وعلى الرغم من اعتماده في النهاية بعدما صوتت له 114 دولة، انضمت قطر إلى نحو 40 دولة في الامتناع عن التصويت. ووصفت الحكومة النرويجية والخدمة الدولية لحقوق الإنسان الإمتناع عن التصويت بأنه "موقف جبان" و "عدم الاعتراف بأهمية دور المدافعين وضرورة حمايتهم[17]".

---

[14] شتاينبرغ، غيدو (2012) قطر ودعم الربيع العربي للإسلاميين وسياسة جديدة ضد سوريا، المعهد الألماني للشؤون الدولية والأمن.
https://www.swp-berlin.org/fileadmin/contents/products/comments/2012C07_sbg.pdf

[15] كوتس الريسشن، (2014) K، قطر والربيع العربي: سانقو السياسة وانعكاساتها الإقليمية، نيويورك: مؤسسة كارنيغي للأمن الدولي، 24 سبتمبر/أيلول،
<http://carnegieendowment.org/2014/09/24/qatar-and-arab-spring-policy-drivers-and-regional-implications>.

[16] يمكن إيجاد تصويت الدول على القرار هنا:
<http://www.un.org/en/ga/third/70/docs/voting_sheets/L.46.Rev.1.pdf>

[17] الخدمة الدولية لحقوق الإنسان (2015)، تعتمد الجمعية العامة قرارا هاما بشأن المدافعين عن حقوق الإنسان، وتواجه المعارضة من الصين وروسيا، 25 نوفمبر/تشرين الثاني،
http://www.ishr.ch/news/general-assembly-adopts-important-resolution-human-rights-defenders-face-opposition-china-and
ومنظمة العفو الدولية (2015) وللجنة الثالثة للجمعية العامة للأمم المتحدة تضع القرار بشأن المدافعين عن حقوق الإنسان تحت الاختبار، 25 نوفمبر/تشرين الثاني،
<https://www.amnesty.org/en/documents/ior40/2942/2015/en/>.

4. انتهاكات حقوق المدافعين عن حقوق الإنسان

وثق مركز الخليج لحقوق الإنسان والمنظمات غير الحكومية الدولية الأخرى عدداً من الانتهاكات ضد المدافعين عن حقوق الإنسان في قطر. أن هذه القائمة ليست شاملة لكافة قضايا المدافعين عن حقوق الإنسان الذين تعرّضوا للاضطهاد. وبالرغم من ذلك فإنها تعطي مثالاً عن كيفية عمل قطر على عرقلة عمل المدافعين عن حقوق الإنسان.

سلطان الخليفي هو مدون والأمين العام السابق لمؤسسة الكرامة التي غادرها في عام 2010 من أجل تأسيس منظمة خاصة في مجال حقوق الإنسان. بتاريخ 2 مارس/آذار عام 2011، تم القبض عليه من قبل ضباط بملابس مدنية في منزل والديه. واقتيد إلى منزله الذي جرى تفتيشه لعدة ساعات، حيث تم تفتيش عدد من الأغراض بما فيها احتجاز جهاز الحاسوب المحمول. وذكر الضباط لزوجته بأنهم كانوا يتصرفون نيابة عن النائب العام، ولكن لم يتم إظهار أي أمر قضائي[18].

بتاريخ 29 نوفمبر/تشرين الثاني عام 2011، حكم على الشاعر **محمد راشد العجمي** بالسجن مدى الحياة. وتم تخفيض هذا الحكم لمدة 15 عاما في السجن. لقد تم فرض هذه العقوبة بتهمة إهانة أمير قطر وزعم "التحريض على قلب نظام الدولة الحاكمة". وكان قد اعتقل بعد نشره قصيدته " ثورة الياسمين " والتي انتقدت الحكومات بجميع أنحاء منطقة الخليج في أعقاب انتفاضات الربيع العربي. وقرأ القصيدة أمام تجمع في مسكن خاص بالقاهرة، وكان على علمٍ بأنه قد تم تسجيلها[19]. وأدين بعد محاكمة وصفتها منظمة العفو الدولية بأنها "غير عادلة[20]". انه لا يزال في السجن.

بتاريخ 22 مارس/آذار 2013، ألقي القبض على أثنين من الناشطين في مجال حقوق الإنسان وهم، **محمد عيسى الباكر** و**منصور بن راشد المطروشي**، من قبل رجال يرتدون ملابس مدنية. وقد احتجزوا في الحبس دون اتصال مع أحد[21]. وزعم أنهما قد كتبا رسالة تهديد إلى السفارة الفرنسية في الدوحة تشكو من المشاركة الفرنسية بالنزاع الدائر في مالي.

في 6 سبتمبر/أيلول عام 2014، ألقي القبض على **كريشنا أوبدهايا** و**غيميري غوندف** من قبل قوات أمن الدولة. وكلا الرجلان مواطنان بريطانيان يعملان في التحقيق بظروف العمال المهاجرين من أجل بناء منشآت لنهائيات كأس العالم 2022. تم توظيف الرجلين من قبل الشبكة العالمية للحقوق والتنمية. لقد تم نقلهما جواً إلى الدوحة بتاريخ 27 أغسطس/آب 2014 للتحقيق في ظروف العمال النيباليين في مواقع البناء القطرية. وكانا قد اعتقلا بتاريخ 31 أغسطس/آب 2014 وأفرج عنهما في 9 سبتمبر/أيلول 2014، بعد أن تم التحفظ عليهما من دون الحصول على تمثيل قانوني. لقد استطاع ممثلو السفارة البريطانية من زيارتهم فقط في مساء يوم 6 سبتمبر/أيلول 2014[22].

---

[18] فرونت لاين ديفندرز (2011) قطر: اعتقال المدافع عن حقوق الإنسان السيد سلطان الخليفي بمعزل عن العالم الخارجي، 9 مارس/آذار، Https://frontlinedefenders.org/node/14477

والكرامة (2011) قطر: اعتقال سلطان الخليفي وثلاثة مواطنين قطريين، 3 مارس/آذار، < http://en.alkarama.org/yemen/675-qatar-arrest-of-sultan-khulaifi-and-three-other-qatari-nationals>.

[19] مركز الخليج لحقوق الإنسان (2014)، قطر: ذكرى الشاعر السجين تذكر بالحاجة لتعزيز وحماية حرية التعبير وحقوق الإنسان كافةً، 29 نوفمبر/تشرين الثاني، <http://www.gc4hr.org/news/view/828 >

[20] منظمة العفو الدولية (2015) يجب على السلطات القطرية الإفراج عن الشاعر الذي يقضي حكما بالسجن لمدة 15 عاما، 10 نوفمبر/تشرين الثاني، <https://www.amnesty.org/en/latest/news/2015/11/qatari-authorities-must-free-poet-serving-15-year-jail-sentence/>.

[21] مركز الخليج لحقوق الإنسان (2013) قطر - المدافعان عن حقوق الانسان محمد عيسى الباكر ومنصور راشد المطروشي يخوضان إضراب عن الطعام حتى يتم الإفراج عنهما، 12 أبريل/نيسان، http://www.gc4hr.org/news/view/381

وأخبارالدوحة (2013)، احتجاز نشطاء قطريين لمدة أسبوع بسبب رسالة "تهديد"إلى السفارة الفرنسية، 29 مارس/آذار، < http://dohanews.co/qatari-activists-held-for-a-week-over-threatening/>.

[22] فرونت لاين ديفندرز (2014) تحديث: قطر تفرج عن المدافعين عن حقوق الإنسان قطر كريشنا أوبدهايا وغيميري غوندف، 10 سبتمبر/أيلول <https://frontlinedefenders.org/node/27157>

وباتيسون، (2014)، الإفراج عن الباحثين البريطانيين في مجال حقوق الإنسان في قطر، الغارديان، 9 سبتمبر/أيلول، <http://www.theguardian.com/world/2014/sep/09/uk-human-rights-researchers-qatar-freed>.

5. المجتمع المدني ومدافعو حقوق الإنسان في قطر

قد يكون المجتمع المدني تطوّر نسبياً في بعض أوساط المجتمع القطري. ومع ذلك، كما ذكرنا آنفاً، هناك نقص واضح في المجتمع المدني المعارض وقلة في نشاط حقوق الإنسان بالبلاد. أما بالنسبة لمنظمات المجتمع المدني في قطر، فإنها أساسا تمثّل "الأشكال التقليدية، غير الديمقراطية من المشاركة المجتمعية"[23]. وغالباً ما منعوا بشدة من فرص للعمل خارج البلاد، وبالتالي تركوا من دون أي إمكانية للتعلم ودون ممارسة الديمقراطية أو نشر الدعم اللازم لقضايا معينة مثل قضايا حقوق الإنسان في هذا السياق.

ويتناول هذا القسم أربعة مجالات كان فيها هذا النقص في المجتمع المدني جلياً وذو آثار سلبية على عمل المدافعين عن حقوق الإنسان في البلاد. ان المجالات هي: معاملة العمال المهاجرين، والتي لديها تأثير يعيق ويمنع التنظيم في العمل؛ تجربة المرأة في المجتمع القطري؛ حرية التعبير؛ والوصول إلى العدالة. ان كل هذه المواضيع توضح بعض المشاكل التي يواجهها المجتمع المدني في قطر. وعلاوة على ذلك فإنها تدل على التحديات التي يواجهها المدافعون عن حقوق الإنسان مثل النقابيين والمدافعين عن حقوق المرأة والصحفيين والمحامين خلال قيامهم بعملهم.

العمال المهاجرين

ان محنة العمال المهاجرين هي واحدة من أكبر تحديات حقوق الإنسان التي تواجه قطر. يعمل مئات الآلاف من العمال المهاجرين بمواقع البناء في قطر. ان معظم هؤلاء العمال يأتون من الهند والنيبال وكذلك كثيرون أخرون يأتون من بلدان أخرى. ويخضع هؤلاء لضوابط هجرة صارمة تسمى قوانين الكفالة. وتقوم بجذبهم آفاق العمل والأجورالأعلى مما هو متوفر حالياً في بلدانهم، وكثيرمن المهاجرين يقومون بالدفع لمكاتب التوظيف الوسيطة للحصول على تصاريح عمل. ويمكن لهذه الرسوم أن تقود العمال للحصول على قروض من الأسرة أو التعامل مع المرابين، وكلاهما يترتب عليه فوائد. ويمكن أن تستغرق هذه الديون في كثير من الأحيان وقتاً طويلا يصل إلى سنة لتسديدها. وقد تكون فترة السداد أطول إذا كانت هناك تحويلات نقدية من قبل العمال إلى الأشخاص الذين يقومون بإعالتهم في بلدانهم الأصلية.

لقد ذكر الذين تمت مقابلتهم بأنه في كثير من الحالات يحتفظ أرباب العمل بجواز سفر العامل. وإذا كان العامل يرغب في الرحيل، سواء كان ذلك بسبب ظروف العمل السيئة، أو بسبب تعثرالدفعات أو قصورها، أو لأسباب صحية أو عائلية، فيجب عليه الحصول على إشعار القبول من صاحب العمل جنباً إلى جنب مع تأشيرة الخروج وجواز سفره. وهكذا لا يمكن للعامل ببساطة الانسحاب من العمل من دون الحصول على الموافقة والوثائق المجهزة من قبل رب العمل.

ان هذا وفي ظروف معينة قد ترقى إلى حد الإتجار بالبشر والعمل الإجباري والعبودية. وهذه القضايا ليست فريدة من نوعها لقطر، ولكن لديها احد أكبر التجمعات من العمال المهاجرين في الشرق الأوسط. في الوقت الذي قد لايكون فيه الإتجار بالبشر فريداً لدولة قطر، إلا أنه أصبح أمراً طبيعياً في البلد. وأوضح أحد الذين تمت مقابلتهم بأن هذه الأساليب تنتهك على الأقل ثلاثة جوانب من بروتوكول باليرمو[24] بشأن الاتجار بالبشر. أن العمال مقيدون عن طريق الديون ويسيطر عليهم كفلائهم بموجب نظام الكفالة.

---

[23] السياسة الخارجية (2011): المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الخليج العربي
http://foreignpolicy.com/2011/07/25/civil-society-and-democratization-in-the-arab-gulf/

[24] الأمم المتحدة عام (2000)، بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، خاصة النساء والأطفال، المكمل لاتفاقية مكافحة الجريمة المنظمة عبر الأمم المتحدة، باليرمو: الأمم المتحدة.

لقد أدخلت إصلاحات على هذه القوانين في سنة 2014 حيث تغيرت الظروف قليلاً[25]. وأصبح من الممكن الآن الحصول على تأشيرة خروج مع إشعار قبل 72 ساعة. وهنا يجب إخبار وزارة الداخلية و وزارة العمل وصاحب العمل، وبالتالي فإن العمّال يحتاجون إلى ثلاث موافقات لترك وظائفهم. ان من الممكن تغيير صاحب العمل في نهاية العقود، ولكن هذا أدى إلى إبرام عقود لفترات أطول. إذا لم يكن هناك تاريخ لإنتهاء صلاحية العقد، فانه يتم تفسير العقد كونه سارٍ لخمس سنوات.

أن الضغط من قبل المنظمات غير الحكومية الدولية ووكالات الأمم المتحدة أدى إلى هذه التغييرات. ولا توجد نقابات محلية لغير القطريين. كما تتطلب الإضرابات عن العمل في قطر الإشعار قبل ثلاثة أسابيع و الإضرابات المفاجئة غير مقبولة. إن الذين ينخرطون فيها يتم اعتقالهم و ترحيلهم. وعلى الرغم من حدوثها بين الحين والآخر، إلا أنه يتم قمعها عادةً قبل أن يتم الإبلاغ عنها. وأفاد الأشخاص الذين تمت مقابلتهم بأنه عندما تكون هناك اضرابات فهي عادة بسبب عدم دفع الأجور (أو تأخر الدفع) بدلا من أن تكون بسبب الأوضاع أو الصحة والسلامة.

وصف الأشخاص الذين تمت مقابلتهم العديد من الحالات التي لم تدفع فيها للعمال أجورهم. أحيانا يحدث ذلك ببساطة بسبب رفض الدفع، ولكن يمكن أيضا أن يكون بسبب الأجور غير المنتظمة (في كل من القيمة والتوقيت) مما يجعل من الصعب على العمال المهاجرين معرفة كم تم إعطائهم ومتى سيتم إعطائهم مرة أخرى.

في اغسطس/آب عام 2015، أدخلت قطر نظام حماية الأجور[26] الذي يتم تشغيله عن طريق البنك الوطني. ان الوزارات المعنية ستعلم إذا ما كان هناك خرق ويمكنها التدخل على الفور. ومع ذلك، كما هو الحال مع كل الإصلاحات في الأنظمة القطرية الخاصة بالعمال المهاجرين، فإن الصعوبة تكمن في التنفيذ والتطبيق بدلا من نص القانون. ان من السابق لأوانه معرفة ما إذا كان سيكون للإصلاحات الأخيرة تأثير ما. أما معايير الصحة والسلامة فانها موجودة وصيغت بشكل عام كتلك المعايير الموجودة في المملكة المتحدة. وهناك معايير عالية في مواقع البناء العائدة لشركات البناء الدولية الكبرى. وتنشأ القضايا الأكثر صعوبة في المواقع التي تديرها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم.

عند النظر بقضايا العنف ضد المرأة فانه من المهم أيضاً النظر في قابلية حصول الحوادث لدى العاملات في المنازل. إن العمال المحليين لا يشملهن قانون العمل والحماية. يؤدي عملهن داخل بيت صاحب العمل الى فحوصات أو متابعات قليلة لضمان سلامتهن وأمنهن. ولم يشمل إصلاح قوانين العمل هؤلاء الموظفين الذين هم عادة من الإناث.

ان الصحة والسلامة ليست المشكلة الوحيدة التي تواجه العمال فالطريقة التي يتم فيها التوظيف تنطوي على مستويات عالية من الفساد. لا ينبغي أن يدفع العمال لكي يتم تعيينهم. بالرغم من ذلك، أشار أحد الذين تمت مقابلتهم إلى ممارسات المكاتب حول الدفع لمقاولي البناء من أجل الحق في إيجاد العمال. وعلى الطرف الآخر من الطيف، يذكر العمال بأنهم ما زالوا يدفعون رسوماً وهم في بلدانهم الأصلية حتى يتم توظيفهم. يمكن أن تحدث المشكلة في موقع آخر ضمن سلسلة التوريد، وبمشاركة الشركات الكبيرة والصغيرة، عن قصدٍ وغير قصد، في توظيف العمال الذين دفعوا من أجل تعيينهم، بين غيرها من الإنتهاكات لحقوقهم. لمنع حدوث ذلك، وافقت وزارة العمل في قطر ونيبال على جلب العمال الذين لم يدفعوا رسوماً فقط.

---

[25] الاستعراض العالمي للبناء، (2014)، قطر تلغي الكفالة في إصلاحات قانون العمل، 14 مايو/أيار، http://www.globalconstructionreview.com/news/qatar-abolish-kafala-labour-6law-88reforms/>.

[26] إرنست ويونغ (سبتمبر/أيلول 2015)، حكومة قطر تدخل نظام جديد لحماية الأجور يتطلب دفع الرواتب في حسابات قطرية <http://www.ey.com/GL/en/Services/Tax/Human-Capital/HC-Alert--Qatar-Government-introduces-new-wage-protection-system-requiring-salaries-to-be-paid-into-Qatar-based-accounts>.

أن التشريعات الأجنبية التي يوظفها القضاء الدولي، مثل قانون الرشوة في بريطانيا وقانون الممارسات الأجنبية الفاسدة في الولايات المتحدة لها تأثير على الشركات الدولية. وقامت اللجنة العليا بجعل الشركات ترد المال إلى مكاتب التوظيف وأجريت محاكمات حول ذلك.

في حين أن هناك أمثلة على التقدم، لا تزال المشكلة قائمة. فهنالك عدد غير كبير وغير كافٍ من مفتشي العمل، والموظفون غير مدربين جيداً بما فيه الكفاية، بالرغم من مضاعفة عدد المفتشين.

تظهر هذه الظروف لتكون أرضاً خصبة لتشكيل المنظمات العمالية. لقد تطوّر المجتمع المدني إلى حد ما في هذا السياق. ان هناك العديد من المنظمات التي تعمل داخل المجتمعات الأجنبية لتقديم الخدمات الثقافية والاجتماعية وغيرها من الخدمات للعمال في قطر[27]. وبالرغم من ذلك، فإننا نرى هنا مرة أخرى بأن إشراك المجتمع المدني ينتهي عند النقطة التي تبدأ فيها المعارضة للسياسة العامة أو الدعوة للدفاع عن حقوق الإنسان. ففي حين أنه من المقبول الانخراط في أنشطة المجتمع المدني حول توفير الرعاية والدعم الثقافي، فان هناك نقص واضح في فرص حرية تكوين الجمعيات عندما يتعلق الأمر بتشكيل النقابات العمالية.

ان التنظيم في العمل لا يزال بعيدا جداً عن التحقيق في قطر. وذكر أحد الأشخاص الذين تمت مقابلتهم أنه على الرغم من قيام كل محلل في قطر بالدعوة إلى حرية تكوين الجمعيات والحق في المفاوضة الجماعية، إلا أنه لم يكن هناك أي تقدم في هذه المسألة. ويرى القطريون النقابات بمثابة تهديد أمني. وهناك خوف من أن التنظيم يمكن أن يتصاعد ويصبح كبيراً في الحجم. وإذا حصل هذا التنظيم وقام بإضرابٍ عام، فيمكن للاقتصاد ان يطحن بسرعة كبيرة ويتوقف. ومع وجود هذه النسبة الكبيرة من العمال المهاجرين بين السكان، فأن النقابات يمكن انُ ينظر إليها باعتبارها تهديداً وجودياً لقطر.

تفضل النخبة الحاكمة الآليات المستخدمة للسيطرة على العمال (نظام الكفالة، ومنع التنظيم في العمل، وما إلى ذلك) على التفاوض حول أجور عادلة وتطبيق معايير السلامة في مواقع البناء في البلاد. هذا على الرغم من أن تفعيل هذا الأخير سيكون غير مكلف نسبياً لدولة غنية مثل قطر.

قد تدعي السلطات القطرية أنه من الممكن تشكيل النقابات، ولكن الشروط صعبة. يستطيع المواطنون القطريون في المنظمات التي لديها قوى عاملة تزيد عن 100 موظفاً تشكيل النقابات، شريطة أن لا تعمل في الخدمات الأساسية.

أما لغير المواطنين، تحول الحواجز دون تشكيل جماعات مجتمع مدني كبيرة، وربما لا يمكن التغلب عليها. ان القانون 12 لسنة 2004 يتطلب لتشكيل أي منظمة بأن يكون لديها احتياطيات مالية لاكثر من 10 ملايين درهم قطري (2.75 مليون دولار أمريكي)، وما لا يقل عن 20 عضواً وأن تحظى بتأييد من راعي قطري. وقد يكون من الأسهل تشكيل الشركة، ولكن يجب أن تكون 51٪ على الأقل مملوكة من قبل قطريين. ان شرط امتلاك مثل هذه الاحتياطات الكبيرة يمكن التنازل عنه من قبل مجلس الوزراء. أن المنظمات غير الحكومية التي تتشكل وفق ذلك لا يسمح لها بالانخراط في الحياة السياسية. ولذلك، حتى إذا كان يمكن تجاوزالحواجز العالية لتأسيسها، فان هناك حظر رسمي على أنشطة مثل هذه المنظمة بما فيها الدعوة لحقوق الإنسان أو غيرها من الجوانب المعارضة الموجودة في اي مجتمع مدني مزدهر.

[27] انظروا على سبيل المثال إلى قائمة الهيئات التابعة التي يحتفظ بها المركز الثقافي الهندي، الدوحة، على موقعه على الانترنت، http://www.iccqatar.com/affiliated-bodies/>.

وعندما تشكّلت مجموعات لمناصرة العمال المهاجرين، فانها لم تدم طويلاً وقد تم منع المنظمين من دخول قطر وتم إيقاف عملهم. باستخدام قوانين الجنسية للسيطرة على دخول غير المواطنين العاملين في هذا المجال، فان الدولة القطرية قادرة وبدون أية إجراءات قضائية أو استئناف على ترحيل هؤلاء الذين ابتدئوا في تشكيل منظمات قادرة على الدفاع عن حقوق الإنسان. أما المنظمات التي لا تزال قائمة فانها اضطرت إلى خفض أو إنهاء عملها خوفا من عقاب مماثل.

وهنا ستكون النتيجة النهائية هي أنه لا توجد منظمات مجتمع مدني تعمل علناً على تحدي الدولة في تعاملها مع الرعايا المهاجرين.

حقوق المرأة

ان قضية حقوق المرأة هي مجال آخر يتطلب من قطر الكثير من العمل لتقوم به. هناك العديد من القوانين التي تميز ضد المرأة بشكل مباشر. وعلى سبيل المثال، الحد الأدنى لسن الزواج هو أقل بالنسبة للفتيات من الأولاد، وكذلك لا يُسمح للمرأة القطرية نقل جنسيتها إلى أطفالها[28].

لم تصدّق قطر على البروتوكول الاختياري لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. كما ان لديها أيضا عدداً من التحفظات على الاتفاقية نفسها[29].

ولا تزال المرأة ممثلة بشكل ناقص في الأدوار الرئيسية بالمجتمع القطري. وعلى الرغم من حقيقة أنهن يتلقين درجات التعليم على مستوىً متساوٍ مع الرجال، فإنهن غالبا لا يأخذن الفرص ذاتها في مكان العمل. وقد أدى ذلك إلى عدم وجود التنوع بين الجنسين في مجالات كالقضاء[30] والأدوار الرئيسية الأخرى.

على الرغم من انخراط النساء في المجلس المحلي ضمن مجتمعاتهن[31]، إلا أن هذه الصور من المشاركة المجتمعية هي أمثلة لوجود مجتمع مدني غير معارض.

حرية التعبير

تعد الدوحة موطناً لواحدة من أكبر شبكات التلفزيون الدولية في العالم، وهي قناة الجزيرة. تركز القناة الإنكليزية من الشبكة على الأخبار الدولية ولا تميل لتغطية القضايا القطرية على وجه التحديد، إلا اذا كانت مهمة بما فيه الكفاية لتحظى باهتمام دولي. ونتيجة لذلك لا يظهر ان لديها خلافاً مع السلطات القطرية في كثيرٍ من الأحيان.

يبدو أن الأمور تكون مختلفة عندما يتعلق الأمر بالصحافة المحلية المكتوبة. تكون نوعية الصحافة العربية المحلية موضع إنتقادٍ بشكل منتظم ومتهمة بالخضوع للرقابة. توجد محرمات واضحة لا يمكن مناقشتها في الصحافة. وهكذا فان هناك نقص في النقاش والتحليل النقدي لسياسة الحكومة. ان محرري الصحف الكبرى هم من كبار السن من الذكور القطريين. وهناك نقص في الخيال والقيادة وعدم الاستفادة من مهارات الخريجين الشباب القطريين في كليات الصحافة بالجامعات العالمية بالدوحة. وتتفاقم المشكلة بفعلٍ تضارب المصالح التجارية لمالكي الصحيفة.

---

[28] لجنة الأمم المتحدة للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (2014)، والملاحظات على التقرير الأولي لقطر، جنيف: UNCEDAW، في الفقرات 15-16، ص 3-4.

[29] منظمة العفو الدولية (2014) "سجل حقوق الإنسان في قطر يشوبه التمييز ضد المرأة، والحرمان من حرية التعبير، واستغلال العمال المهاجرين"، 19 سبتمبر/أيلول، <https://www.amnesty.org/en/documents/mde22/009/2014/en/>.

[30] المقرر الخاص المعني باستقلال القضاة والمحامين (2014)، تقرير المقرر الخاص المعني باستقلال القضاة والمحامين غابرييلا نول، إضافة: البعثة إلى قطر، / A / HRC / 29/26 ADD.1 جنيف: مجلس حقوق الإنسان، ص 15-16

[31] ميتشل، باسهين، بايك وتي كين (2016)، المرأة القطرية: المشاركة والتمكين، الدوحة: جامعة نورث وسترن، قطر، <http://www.qatar.northwestern.edu/research/projects/qatari-women/>

ومن الواضح أن هذه المشكلة تحصل مع أي وسيلة إعلامية يشغّلها القطاع الخاص، من الصحافة التي تبغي الربح، ولكن في النهاية، بسبب مزيج من هذه العوامل، فإن الصحافة باللغة العربية في قطرلا تفعل شيئاً يذكر لعمل تقييم نقدي لسياسات الحكومة، وللدعوة لمحاسبة المسؤولين في السلطة أو للتحقيق في فقدان الدولة لشفافية مؤسساتية. لقد وصف الأشخاص الذين تمت مقابلتهم بشكل متكرر الرقابة الذاتية. سواء كانت الرقابة الذاتية نتيجة لضغطٍ مباشر من السلطات أو بسبب المصالح التجارية من مالكي الصحيفة، فإن الأثر النهائي هو نفسه للقطريين العاديين – معايير منخفضة للصحافة والحد من قدرتها على المساءلة القوية.

يمكن لوسائل الإعلام المطبوعة باللغة الإنكليزية أن تواجه القيود. وفقاً لمقالٍ نشر سنة 2013 على JustHere[32] ا، قال نائب رئيس تحرير "الأزمنة الخليجية" في عام 2008، "لقد عملت في صناعة الصحافة لأكثر من 15 عاماً – للصحف المحلية والوطنية في المملكة المتحدة، ولحلف الشمال الاطلسي في أفغانستان و "الأزمنة الخليجية" في قطر – ويجب أن أقول، لقد وجدت قطر من أكثر البلدان صعوبةً فما يتعلق بالحفاظ على أي نوع من النزاهة الصحفية ... القيود المفروضة على الصحفيين حقيقية جدا، ولم أواجه مثلها من قبل، ولا يمكن حتى مقارنتها بتلك التي في أفغانستان".

من جهة أخرى، تظهر الصحف الناطقة باللغة الإنكليزية على الإنترنت لتكون مساحة حرة نسبيا للصحافة. ان الصحف عبر الإنترنت باللغة الإنكليزية قادرة على تغطية الموضوعات الصعبة، مثل محنة العمال المهاجرين بنسبة من الحرية. ويناقض ذلك بشكل ملحوظ مع تجربة اللغة العربية. إن ذلك هام لتشكيل مجتمع مدني صحي معارض.

بدون فتح نقاش باللغة العربية يصبح من الصعب جداً انخراط المواطنين القطريين في المناظرة وبناء دعمهم لعمل المجتمع المدني، خاصة لمن هم معارضون في الطبيعة. ومن الواضح أنه لا يمكن لأي مجتمع المدني معارض التطور في أي وقت دون موافقة ودعم المواطنين القطريين العاديين ودون نشر التحليل النقدي وتحدي العمل الصحفي، ومن غير المحتمل حدوث ذلك.

بصرف النظر عن هذه التعليقات العامة على صحافة اللغة العربية في قطر، وجد البحث أن هناك عدداً من القضايا الأخرى المتعلقة بحرية التعبير في البلاد. فقد تم مضايقة الصحفيين الأجانب واحتجازهم[33] في بعض الأحيان عندما يأتون إلى قطر لتغطية أوضاع العمال المهاجرين في البلاد. ومع ذلك فإن قمع حرية التعبير يمتد إلى أبعد من الصحافة. فبالرغم من جهود دولة قطر لتكون مركزاً عالميا للفنون، فقد تم سجن الشاعر **محمد راشد العجمي** لمدة 15 عاما في نوفمبر/تشرين الثاني عام 2011 بسبب قيامه بقراءة خاصة لشعرٍ ينتقد أمير البلاد. (اقرأوا أدناه للحصول على مزيد من التفاصيل)[34].

وثمة تطور مقلق على نحوٍ خاص يتعلق بسن قانون جرائم الإنترنت في عام 2014[35]. ان القانون الذي صيغ بعبارات مبهمة لا يتفق مع المعايير الدولية. أنه يعطي الحكومة السلطة لمعاقبة أي شخص شارك أو أسهم في محتوى يراه المسؤولون متعارضا مع "القيم الاجتماعية" في قطر. ويعطي القانون الدولة أدوات للانخراط في حملة تعسفية ضد المعارضة السلمية. لقد تم وصف القانون من قبل منظمة العفو الدولية بأنه "انتكاسة كبرى لحرية التعبير في قطر "[36].

---

[32] فاني ساراسواثي، ف، (2013)، 25 مارس/آذار،
<http://www.justhere.qa/2013/03/why-does-journalism-in-qatar-look-more-like-pr/>

[33] انظروا على سبيل المثال إلى قضية مراسلي التلفزيون الألماني الذين قبض عليهم واعتقلوا بينما كانوا يقومون بتغطية الأوضاع في مواقع بناء ملعب كأس العالم. بي بي سي (2015) اعتقال صحفيين بسبب توثيق حول ملعب كأس العالم بقطر، 5 مايو/أيار،
<http://www.bbc.co.uk/sport/football/32601845>.

[34] مركز الخليج لحقوق الإنسان (2014)، قطر: ذكرى الشاعر السجين تذكر بالحاجة لتعزيز وحماية حرية التعبير وحقوق الإنسان كافةً، 29 نوفمبر/تشرين الثاني،
< http://www.gc4hr.org/news/view/828>.

[35] مركز الخليج لحقوق الإنسان (2014)، قطر: قانون جديد للجريمة الإلكترونية يشكل تهديداً حقيقياً لحرية التعبير، http://www.gc4hr.org/news/view/748

[36] مركز الخليج لحقوق الإنسان (2014)، قطر: قانون جديد للجريمة الإلكترونية يشكل تهديداً حقيقياً لحرية التعبير، http://www.gc4hr.org/news/view/748

ودخل هذا القانون حيز التنفيذ في إطار قانون مكافحة الإرهاب الذي هو موجود منذ عام 2012. وبتوقيعها على اتفاقية مجلس التعاون الخليجي لقمع الإرهاب، وافقت قطر على قمع "التدخل في الشؤون الداخلية" للأعضاء الآخرين في مجلس التعاون الخليجي. وتتيح اللغة المبهمة تجريم المعارضة السلمية و"قمعها" وفقاً لأحكام الاتفاقية[37].

تتضافر هذه القواعد لخلق إطار قانوني يمكن استخدامه لتقويض حرية التعبير. وسواء استخدمت أم لا، ما يهم هنا أنها تساهم في الرقابة الذاتية. ان هذه الصحافة الوديّة تحد من إمكانيات نمو المجتمع المدني في قطر، وخاصة بين القطريين المتحدثين بالعربية.

الوصول إلى العدالة

لا توجد مساعدات قانونية في قطر. ان الفقراء غير قادرين على الوصول إلى العدالة دون إيجاد محامٍ يعمل للمصلحة العامة، سواء في القضايا المدنية أو الجنائية. ان الدول العربية لا يوجد لديها قانون بشأن المساعدة القانونية، ولا توجد دراسات حول الموضوع في قطر. وتكفل المادة 39 من دستور قطر لعام 2004 الحق في الحصول على محاكمة عادلة. هذا وتملي المعايير الدولية بأن يشتمل هذا الحق على تقديم الدفاع وأن يتم تمثيل الشخص عند الحاجة لذلك. ومع ذلك فإن الدستور والتشريعات لا تتحدث عن كيفية الدفع النقدي لهذا الدفاع.

ان تجربة العمال المهاجرين وغيرهم من الفئات المستضعفة في قطر يمكن أن تُظهِر الصعوبات في الحصول على العدالة. ووصف أحد الأشخاص الذين تمت مقابلتهم قضية لأحد العمال الذي جرى تعويضه عن فقدان ساقه. ومع ذلك، كان هذا حادثاً واحداً، وليست هناك حالات معروفة لعمالٍ جرى تعويضهم بسبب هذه الإصابات الخطيرة. وعلى الرغم من أن هناك جداول تبين الأضرار التي يجب أن تدفع في حال وقوع الإصابات، إلا أنه نادراً ما يتم تطبيقها.

تولّى عدداً من المحامين بعض قضايا العمال المهاجرين من اجل المصلحة العامة. لكن العمّال في كثير من الأحيان غير راغبين في الانخراط بنزاعاتٍ طويلة ومعقدة في التقاضي من أجل حقوقهم أو أجرهم. ان التكاليف الأخرى هي أيضاً باهظة عندما يتعلق الأمر بالوصول إلى العدالة. على سبيل المثال، في حال تقديم شكوى حول الأجور، يجب على مقدم الشكوى الحصول على مدقق حسابات مستقل من أجل تقديم تقرير حول شرعية الشكوى. ويكلف ذلك حوالي 600 ريال قطري (165 $ دولار أمريكي)، وهو أمر مكلف بشكلٍ كبير بالنسبة لمعظم العمال. ولا توجد هناك ميزة في التنظيم. فإذا كانت الشكوى تؤثر على العديد من العمال، فان هناك حاجة إلى تقريرٍ منفصل عن كل عامل، حتى لو كان صاحب العمل والحقائق هي نفسها.

يحتاج الوصول إلى العدالة إلى تحسينه من أجل أكثر الناس ضعفاً في قطر. في الواقع أن التقرير الذي نشرته الشبكة الدولية لحقوق الطفل[38] في شهر فبراير/شباط عام 2016، يشير إن قطر كانت في المرتبة 179 من أصل 197 بلداً فيما يتعلق بحصول الأطفال على العدالة. سواء كان ضحية العنف المنزلي، عامل مهاجر مصاب أو شخص متهم بارتكاب جريمة، فيجب أن يكون هناك نظام مبني بشكل سليم حول المساعدة القانونية وممول بشكلٍ كاف لضمان تمتع أضعف أفراد المجتمع القطري بحماية القانون.

---

[37] Ibid

[38] الشبكة الدولية لحقوق الطفل (2016)، حقوق، العلاج والتمثيل: التقرير العالمي حول الوصول إلى العدالة من أجل الأطفال، لندن: كرين، <https://www.crin.org/sites/default/files/crin_a2j_global_report_final_1.pdf>.

6. الخاتمة

في الوقت الذي توجد فيه العديد من منظمات المجتمع المدني في قطر والتي تقوم بتقديم الدعم للأشخاص المستضعفين، فضلاً عن توفير منافذٍ ثقافية للعديد من الجنسيات الممثلة ضمن سكان البلاد، إلا أن هناك القليل جدا من المساحة للمجتمع المدني للقيام بالطعن في قرارات الحكومة غير المنتخبة في البلاد.

ان الآلية المركزية التي تقوم بها قطر بخنق المجتمع المدني المعارض هي من خلال استخدام قوانين جنسيتها. هناك سلسلة من الطرق التي تقوم بذلك من خلالها. ان غير المواطنين معرضون لخطر ترحيلهم (في قضية اضراب العمال المهاجرين عن الطعام على سبيل المثال). أما غير المواطنين الآخرين فقد يقومون بأنشطة معارضة معتدلة خوفا من تعرضهم للمنع من دخول قطر بعد رحلة في الخارج أو بسبب الخوف من تأثير هذه الأنشطة على تجديد تأشيراتهم.

إلى جانب استخدام قوانين الجنسية، هناك بيئة تنظيمية صعبة لإنشاء المنظمات غير الحكومية. ليس فقط لأنها مكلفة (تتطلب رأس مالٍ بدءاً من 10مليون ريال قطري)، ولكن لأنها محظورة أيضاً من أنواع معينة من الأنشطة بشكل رسمي. فبعد تشكيل أي منظمة غير حكومية لا يمكنها الانخراط في النشاط السياسي، كما أن انخراطها في النقابات يمكن أن يكون فقط في ظروف خاصة جداً. ان هذه القواعد تجعل من المستحيل على الأشخاص غير المواطنين والمستضعفين مثل مئات الآلاف من العمال المهاجرين الذين يقومون ببناء البنية التحتية الفخمة في قطر، الدفاع عن حقوقهم الإنسانية الأساسية. أما النساء العاملات في الخدمة المنزلية والمعرضات بشكل خاص لسوء المعاملة، فهناك القليل جداً، إن وجد، من الآليات التي يمكن من خلالها الدعوة إلى تحسين أوضاعهن.

وتتفاقم هذه القضايا من خلال حقيقة أن مساحة حرية التعبير المتوفرة في قطر هي محدودة جداً، لا سيما للأفكار التي تتحدى سياسة الحكومة. وهناك قانون الجرائم الإلكترونية الخطير وبصياغته الفضفاضة والذي يعطي أجهزة الدولة قوة عظمى للانخراط في حملة تعسفية ضد المعارضة السلمية. في الوقت الذي توجد فيه أمثلة مثيرة للإعجاب عن حرية الصحافة في الصحف الناطقة باللغة الانكليزية على الإنترنت، فإن الصحف الناطقة باللغة العربية بطيئة في تقديم الأخبار الداخلية والناقدة والتحليلات للسياسة القطرية. ان هذه التغطية الوديعة للسياسة بشكل عام والسياسات في البلاد تجعل من الصعب للغاية تطوّر مجتمع مدني صحي داخل البلاد. كما أنها تخلق بيئة مليئة بالتحديات للصحفيين على المستوى الوطني للدفاع عن حقوق الإنسان.

لا يوجد نظام للمساعدة القانونية في قطر وهذا يجعل من الصعب على المستضعفين من أفراد المجتمع الدفاع عن حقوقهم الإنسانية في المحكمة وصيانتها. ففي حين أن هناك بعض الأمثلة من القضايا الناجحة، إلا أنه لا يوجد نظام جاري قوي ومستدام من أجل الوصول إلى العدالة.

ان كل هذه العوامل تتضافر لجعل قطر مجردة من المجتمع المدني المعارض. فلا تزال هناك حاجة لنقاش صحي حول سياسة الحكومة، بين المواطنين القطريين وغير المواطنين على حدٍ سواء. في حين أن الاهتمام بالقطريين اقتصادياً، يعني بأن لديهم سبباً صغيراً للاختلاف مع الحكومة، إلا أنه ذلك ليس الحال بالنسبة للكثير من غير المواطنين في البلاد. وهناك مخاوف مستمرة خطيرة حول سلامة العمال المهاجرين في مواقع البناء والعمل في الخدمة المنزلية، ولكن ليس هناك آلية صوتية لهؤلاء الضعفاء من أفراد المجتمع للدفاع عن حقوقهم الإنسانية.

تعتبر قطر بلداً غنياً ولديه طموحات في ان يلعب دوراً رائداً في الشؤون الدولية بمنطقة الخليج وخارجها. ان أفضل طريقة يمكن فيها للبلد القيام بهذا الدور هو أن يكون قائداً دولياً في مجال حقوق الإنسان. فمن خلال البدء في السماح للمدافعين عن حقوق الإنسان بالعمل بأمانٍ في مجتمع مدني مفتوح، سيمكن ذلك قطر في أن تقدم قيادة كبيرة وتكون قدوة في أنحاء المنطقة بأكملها.

7. توصيات لحكومة قطر

من أجل تحسين آفاق التنمية الصحية للمجتمع المدني في قطر، يوصي مركز الخليج لحقوق الإنسان بأن تتخذ حكومة دولة قطر الخطوات التالية كحدٍ أدنى:

- تعديل قوانين الجنسية لضمان الأمن لصفة الإقامة لجميع المقيمين ومنع استخدام أو التهديد باستخدام قوانين الجنسية كوسيلة لخنق المجتمع المدني.
- التصديق على العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.
- التصديق على العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.
- التصديق على البروتوكول الاختياري لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وإزالة التحفظات على الاتفاقية نفسها.
- إظهار القيادة الدولية من خلال دعم التحركات في الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى الداعمة للمدافعين عن حقوق الإنسان في منطقة الخليج والعالم.
- إظهار القيادة الدولية من خلال التفاوض على تعديل اتفاقية دول مجلس التعاون الخليجي لقمع الإرهاب وذلك لحماية التعبير السلمي والمعارضة السياسية.
- تعديل قانون 12 لسنة 2004، الذي ينظم تشكيل المنظمات غير الحكومية. وينبغي لهذا التعديل، كحد أدنى، أن يتضمن جعل تشكيل المنظمات غير الحكومية والسماح لغير المواطنين بتشكيل منظمات غير حكومية. وعلاوة على ذلك، إلغاء شرط عدم مشاركة المنظمات غير الحكومية في أي نشاط سياسي.
- تغييرالقوانين حول تشكيل النقابات من أجل السماح لغير المواطنين بتشكيل النقابات العمالية. وعلاوة على ذلك، السماح بالمفاوضة الجماعية وتمكين العاملين من اتخاذ إجراءات جماعية لدعم هذه المفاوضات.
- تعديل قانون جرائم الإنترنت لجعله متماشياً مع القوانين والمعايير الدولية لحقوق الإنسان.
- توفير الحصول على العدالة للفئات الأكثر ضعفاً في المجتمع. وينبغي أن يشمل ذلك التمويل الفعّال للمساعدات القانونية في القضايا المدنية والجنائية وتقديم الدعم للمحامين الذين يعملون مع الضعفاء، بما في ذلك في القضايا التي يكون فيها مصالحهم تتعارض مع الدولة.